التعاون العربي شرط لأزدهار التصنيع في الأقطار العربية

أ.م. عبد المجيد شهاب احمد
كلية الادارة والاقتصاد
جمعة تكريت /العراق

المقدمة

اهتمت جميع الأقطار العربية بالتنمية الاقتصادية لغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة ترفع من مستوى متوسط الدخل الفردي وتقضي على مشكلة البطالة وتحدث تغيرات في البنيان الاقتصادي وتقلل من حالة التبعية ، وقد اعتمدت لذلك عدة تدابير لعل أهمها توسيع قطاع التصنيع ورغم ضخامة الجهود التي بذلت لتطوير وتوسيع هذا القطاع والتي بدأت في بعض الأقطار العربية منذ القرن التاسع عشر كما هو الحال في مصر (في عهد محمد علي) الا ان نتائج هذه الجهود لم تكن بالمستوى المطلوب ، فما زالت نسبة نمو هذا القطاع متواضعة وما زالت مساهمته في الإنتاج المحلي منخفضة وبالتالي لم يحقق تغيير بنياني يعتد به ولم يستطيع القضاء على البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة المتفشية في كثير من الأقطار العربية ،كما ان هذا القطاع لم يخلق تنوع واسع في الصادرات ، تساهم في تجارة عربية بينية واسعة،ويعود عجز قطاع التصنيع عن تحقيق أهدافه إلى ضيق حجم سوق الأقطار العربية منفردة والى انخفاض مستوى التقانة ،وقد وقعت الأقطار العربية على كثير من المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تهدف إلى تحقيق تعاون اقتصادي عربي مشترك ، الانها أخفقت في تحقيق الأهداف المتوخاة منها بسبب عدم التزامها في تنفيذ قرارات هذه المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق ، وكثرة النزاعات والخلافات العربية وعدم تقدير أهمية هذا التعاون في هذه المرحلة التي تنتشر فيها مظاهر العولمة المتمثلة بالسعي لتدويل كلا من الإنتاج والتسويق.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى أيجاد الوسائل الكفيلة في تحقيق تنمية طموحة في الأقطار العربية من خلال توسيع قطاع الصناعة التحويلية وتجاوز العقبات التي تواجهها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية فحواها ان الأقطار العربية لم تستطع تحقيق تنمية يعتد بها لذلك ما زالت تعيش حالة التخلف في الوقت الذي توجد فيها إمكانية واسعة لتحقيق هذه التنمية.

حدود البحث :

ان حدود البحث المكانية هي كافة اقطار الوطن العربي وقطاع الصناعة التحولية وأثاره في التنمية.

منهجية البحث :

تستند منهجية البحث إلى أسلوب التحليل الاقتصادي بالاعتماد على البيانات والأرقام الإحصائية المتاحة .

هيكل البحث :

للتحقق من فرضية البحث تم تقسيمه إلى :
أولا : أهمية قطاع الصناعة التحولية في التنمية .
ثانياً : واقع واثر قطاع الصناعة التحولية في الاقتصاد القومي العربي .
ثالثاً : التعاون الاقتصادي العربي المشترك .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات .

اولاً:- أهمية قطاع الصناعة التحويلية في التنمية :

يرتبط الحديث عن التنمية بالحديث عن التصنيع (Manufacturing Industry) الذي يعني خلق الصناعة التحويلية التي بموجبها تغير حالة المواد الاولية والسلع الوسطية النصف مصنوعة الى حالة اخرى تلائم حاجات الانسان ورغباته وتتفق مع متطلباته وذوقه وبذلك يختلف التصنيع عن الصناعة الاستخراجية التي لا يتم من خلالها تغير حالة المواد التي تستخرجها ولذلك فقد وصفت بانها توصيلية، ويعد التصنيع الحجر الاساس في تطوير المجتمع وبهذا المعنى يقول بيتر ورسلي (ان التطور مرادفاً للحياة الحضرية الصناعية، اما التخلف فيعادل الوجود الزراعي . لذلك فان التقدم يتكون برمته اما بنقل الناس الى الخارج الزراعة تماما او خلق معامل في الحقل ، وقد حدث هذا في الدول الراسمالية المتقدمة)[١]. كما ان بعض الكتاب يرون(بان الدول الصناعية انما تمثل للبلدان المتخلفة صورة من مستقبلها)[٢] ومنهم من قال (ان التصنيع هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية بل هو جوهرها وخاصة في تلك البلدان التي تعاني من البطالة بحالتيها المقنعة والسافرة)[٣]. ولا يجافى هؤلاء الكتاب الحقيقة بهذا القول ، فالتصنيع اكثر المجالات الاقتصادية دينامكية وقدرة على التجديد الذاتي ويمتلك قدرة تشابكية كبيرة مع القطاعات الاخرى[٤] فالتقدم التكنولوجي المتواصل والذي هو الصفة الملازمة للقطاع الصناعي سوف تنعكس اثاره على القطاعات الاقتصادية الاخرى فهو يمد القطاع الزراعي بكل ما هو حديث ومتقدم من المستلزمات والعدد والالات اللازمة للانتاج وبالتالي تنعكس صفته الدينامكية على هذا القطاع اولا ويرفع متوسط الانتاج فيه ثانياً، كما ان نمو القطاع الصناعي سوف يؤدي حتماً الى نمو قطاع الخدمات من خلال تزايد طلب القطاع الاول على النشاطات القطاع الثاي ، وخاصة نشاطات النقل والاتصالات والتجارة والتامين ...الخ ، مما سيزيد من معدلات نموه وبذلك يمكن القول ان روابط (Linkages) قطاع التصنيع بالقطاعات الاخرى مع تنامي هذا القطاع سوف يترك اثار ايجابية على اقتصاد القومي برمته ، ليس هذا فحسب وانما نمو قطاع التصنيع وتوسعه سوف يؤدي الى تغير البنيان الاقتصادي من اقتصاد يرتكز بصفة اساسية على انتاج المنتجات الاولية الى اقتصاد تحتل في الصناعات الحديثة المركز الاول من الاهمية، وهذا شرط من شروط التنمية التي تفضي الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل القومي عبره فترة ممتدة من الزمن[٥] كما ان نمو قطاع التصنيع وتوسعه يخفف من اثار تقسيم العمل الدولي والذي اوجد حالة التخلف والتبعية في البلدان النامية اذا لم يقضي على هذه الاثار نهائياً ، ويتجلى ذلك بالاستفادة من القيمة المضافة الناجمة عن التصنيع وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي هو هدف اساسي من اهداف التنمية اولا وتقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية بتقليل الصادرات من المواد الاولية التي تتعرض اسعارها وحجمها وبالتالي حصيلتها الى تقلبات عنيفة والى تقليل الاستيراد من السلع المصنعة التي تتزايد اسعارها على الدوام مما سيحسن من معدل التبادل التجاري (Term of Trade) ومن ثم تقليل او القضاء على عجز الموازين المدفوعات للدول النامية ثالثا . ان اثار نمو وتوسع قطاع التصنيع لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب وانما تتعداه الى الجوانب غير قتصادية خصوصاً اذا كان هذا القطاع استثمارا وطنيا وليس اجنبيا ، حيث انه يؤدي الى ما يسمى بعقلية او حضارة التصنيع او كما يسميها كلارك (Clark) (حضارة التصنيع والانسان الصناعي)[٦] بل ان بعض الكتاب يذهبون الى ابعد من ذلك عندما يعدون قطاع التصنيع احد الاماني القومية امثال هاري جونسون(Harry Johnson) الذي يرى (ان التصنيع يعد احد الاهداف القومية، حيث يعتقد افراد المجتمع ان الاستقلال والهيبة القومية تكمن في انتاج المصانع وخاصة انتاج السلع المعدنية)[٧]. ان الاهتمام بقطاع التصنيع لا يعني اهمال قطاع الزراعة بل يجب ان يكون الاهتمام بكل القطاعات والا سيلحق بالتنمية اضرار جسمية كما يرى ارثر لويس(Arthur

Lewis) الذي يقول (ان اهمال الزراعة كان الخطا الرئيسي في مجهودات التنمية الاقتصادية خلال فترة الستينات (١٩٦٠-١٩٦٩) في البلدان النامية)[٨].

خلاصة ما تقدم ان التصنيع اصبح شرط ضروري للتنمية في البلدان النامية ومنها الاقطار العربية بما فيها الاقطار المنتجة للنفط ، رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها والمتاتي من عوائد النفط التي لا تعد دفقا مستمرا من الدخل ، ولكنها قيمة نقدية لخزين راس المال الذي يتحول من احتياطي نفطي(Oil Reserve) الى شكل اخر من الارصدة المالية (Financial Assets)[٩] بالاضافة الى ان النفط ثروة ايله للنضوب وغير قابلة للتجديد (Non renew able) وهذا يتطلب من الاقطار العربية المنتجة للنفط ان تقوم بعملية تنمية حقيقية تضمن لها متوسط دخل فردي مرتفع لا يقل عن متوسطه الحالي وذلك استعدادا لما بعد النفط.

ثانياً : واقع واثر قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي العربي :

تشير الإحصاءات إلى ان القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلة في الوطن العربي عام(٢٠٠٠) بلغت(٧٦٤٣٦) مليون دولار وهي بذلك تساهم بنسبة ١٠.٨% من مجموع قيمة الانتاج المحلي العربي في ذلك العام ،(انظر جدول رقم ١) ويلاحظ ان هذه النسبة لم تزد كثيراً عن مثيلتها عام (١٩٩٠) والتي بلغت ٩.٠%[١٠] وبالمقابل فقد ساهمت كل من الصناعة الاستخراجية بنفس العام بنسبة ٢٦.٤% والزراعة بنسبة ١٩.٣% والخدمات بنسبة ٤٣.٥% ، وعلى المستوى القطري نجد ان أعلى نسبة ساهمت بها القيمة المضافة للصناعة التحولية في مجموع قيمة الانتاج المحلي القطري كانت بمصر حيث بلغت ١٨.٤% وان أدنى مستوى مساهمة كانت في جيبوتي وبلغت ٢.٤% (انظر الجدول رقم ٢ رجاء)، وقد ساهمت نشاطات الصناعة التحويلية في القيمة المضافة لهذه الصناعة بنسب متفاوتة ، فقد بلغت ٣٠% للصناعات الكيمياوية و ١٧% للصناعات الغذائيةو١٤% لصناعة معدات واليات النقل و ١٠% لصناعة المنسوجات والملابس و ٢٩% لصناعات أخرى(انظر جدول رقم ٣ رجاءً). أما عن متوسط معدل نمو قطاع الصناعة التحولية خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ فقد بلغ ٥.٥% سنوياً[١١] ، علما بان متوسط معدل نمو الناتج المحلي لعموم الوطن العربي بلغ خلال هذه الفترة٥.٥٩% سنوياً[١٢] .هذا وقد بلغ عدد العاملين في عموم قطاع الصناعي عام ٢٠٠٠ما مجموعه ١٦.٣ مليون عامل[١٣] منهم ١٥.٦١ مليون عامل يعملون في قطاع الصناعة التحولية[١٤] ، وهم يشكلون نسبة ١٦.٩٧% من حجم القوى العاملة عام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٩٢ مليون عامل[١٥]، أما عن قيمة صادرات الوطن العربي من منتجات الصناعة التحويلية فقد بلغت عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٥٦٦٨٩ مليون دولار وهي تعادل ٢٣.٣% من مجموع قيم الصادرات لذلك العام والتي بلغت ٢٤٣٣٠٠ مليون دولار[١٦] . وقد توزعت هذه الصادرات على النحو التالي ٥% مواد كيماوية ٣.٨% آليات و معدات النقل ١٤.٥ % مصنوعات ألاخرى[١٧] والجدير بالذكر ان قيمة واردات الوطن العربي من نفس أنواع السلع المصدرة بلغت عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٩٣٣٣٠ مليون دولار وهي تعادل ٦١.٢% من قيمة الواردات العربية لذلك العام والتي بلغت ١٥٢٥٠٠ مليون دولار[١٨]، وقد توزعت على النحو التالي ٨.٢% مواد كيماوية ٣٤.٧% آليات ومعدات نقل و ٢٨.٣% مصنوعات أخري [١٩]. هذا وقد بلغت قيمة الصادرات العربية البينية من السلع المصنعة عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٧٥٥.٣[٢٠] مليون دولار وهي تشكل نسبة ١٠.٢% من مجموع قيم الصادرات العربية من السلع المصنعة ، كما أنها تشكل ٣٢.٢% من قيمة الصادرات العربية البينية لذلك العام والتي بغت ١٧٨٦٥.٥[٢١] مليون دولار.

مما تقدم يتبين لنا ما يلي :

أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الانتاج المحلي والتي بلغت ١٠.٨% ما زالت متواضعة جداً ، وحتى الأقطار العربية التي حققت نسب تجاوزت هذه النسبة والي بلغت أقصاها في مصر عندما وصلت ١٨.٤% من ناتجها المحلي هي دون الحد الأدنى الذي حدتته

سكرتارية منظمة التجارة والتنمية (ألا نكتاد) والبالغ ٣٤% كي تحقق تغيير في الاقتصاد القومي يفضي إلى التنمية[٢٢].

ان متوسط معدل نمو الصناعة التحويلية في الوطن العربي والذي بلغ في عقد التسعينات ٥.٥% هو معدل ضعيف جداً قياساً بالمعدل الذي يمكن تحقيقه والذي يصل إلى ١٠% سنوياً[٢٣] كما انه هو دون معدل نمو الناتج المحلي والبالغ في نفس الفترة ٥.٥٩% سنوياً. ان انخفاض معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية قياساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعني:أولا :عدم إمكانية تحقيق تغيير بنياني في الاقتصاد العربي، وثانياً :عدم إمكانية تحقيق معدلات نمو كبيرة في الانتاج القومي من خلال ارتفاع معدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية الذي هو اكثر قطاعات الاقتصاد القومي تقبلاً للتطورات التكنولوجية المؤدية إلى زيادة الانتاج والإنتاجية .

ان معظم نشاطات الصناعة التحويلية في الوطن العربي تقوم على صناعة السلع الاستهلاكية وهذا يعني ان الصناعة في الوطن العربي ما زالت في مراحلها الأولى ، واذا لم تنتقل هذه الصناعة إلى المراحل المتقدمة والمتمثلة بالصناعات الرأسمالية والالكترونية فان عملية التنمية في الوطن العربي سوف تبقى تتعثر ، حيث ان هناك علاقة بين استمرارية التنمية وسرعتها والأنماط الإنتاجية المنبثقة عنها[٢٤] إذ ان بقاء إنتاج قطاع التصنيع مقصوراً على هذه المصنوعات يعني عدم قدرة هذا القطاع على خلق علاقات ديناميكية مع القطاعات الأخرى من خلال التجديد بالجديد من التطورات التكنولوجية المتتابعة التي يمكن ان يقدمها لهذه القطاعات ، يضاف إلى ذلك ان الأقطار العربية لا تستطيع تنمية تجارة ببنية ذات قيمة بسبب تشابه منتجاتها الصناعية فضلاً عن عدم وجود فرص كبيرة لحصولها على حصة في الأسواق العالمية لكثرة المنافسين حيث ان جميع البلدان النامية قادرة على تصنيع مثل هذه المنتجات للانخفاض النسبي في الرأس المال والمستوى التكنولوجي الذي يتطلبه إنتاجها .

لا يشكل عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية والبالغ (١٥.٦١) مليون عامل سوى نسبة ١٦.٩٧% من عدد العاملين في الوطن العربي وهذا يعني ان بقية القطاعات قد استوعبت (٨٣.٠٣%) من حجم القوى العاملة الأمر الذي يشير إلى ان قطاع التصنيع لم يحقق هدف حل مشكلة البطالة بحالتيها السافرة والمقنعة والتي كما يظهر من (جدول رقم ٤) انها طالت جميع الأقطار العربية بما فيها الأقطار العربية المنتجة للنفط ، فقد بلغت البطالة السافرة في السعودية مثلاً(١٥%) عام٢٠٠١ و (٧.١) في الكويت عام ١٩٩٩وفي الجزائر (٢٦.٤%) كما يتبين من الجدول أيضا هناك ثمانية أقطار عربية تتجاوز فيها نسبة البطالة السافرة الـ(١٠%). وسبعة أخرى تجاوزت الـ(٥%) أما عن البطالة المقنعة فيمكن الاستدلال أليها من خلال ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة، ففي الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة إلى ما دون (٨%) في الدول الصناعية المتقدمة نجدها في الوطن العربي تبلغ ٣٠.٤% عام ١٩٩٩. وعلى المستوى القطري نجدها في الصومال بلغت في نفس العام ٧١.٦% وفي السودان ٦٢.٠% وفي موريتانيا٥٣.٤% وفي اليمن٥٢.٦% وفي عمان ٤٢.٤٠% وفي مغرب ٣٩.٩% (انظر جدول رقم ٥).

مازالت قيمة الصادرات من السلع الصناعية متواضعة جداً فهي لم تتجاوز (٥٦٦٨٩) مليون دولار عام ٢٠٠٠ في حين بلغت قيمة الاستيرادات العربية من السلع المصنعة في نفس العام (٩٣٣٣٠) مليون دولار ، هذا يدل على ان الأقطار العربية (رغم ان بعضها سار في طريق التصنيع منذ امد بعيد) لم تتمكن من تنمية قطاعها الصناعي على استراتيجية او مفهوم أحلال الاستيرادات (Import Substitution) الذي طبقته كثير من البلدان النامية كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين ويتجلى ذلك في ارتفاع قيمة الواردات من السلع المصنعة . او على استراتيجية او مفهوم تنمية الصادرات(Export Promotion) الذي طبقته كوريا وسنغافورة وتايلند مثلاً ويبدو ذلك بانخفاض قيمة الصادرات من السلع الصناعية ، وقد تمكنت كثير من الدول التي اتبعت هاذين المفهومين او كليهما من تنمية قطاع التصنيع، ان توسيع الصادرات من السلع المصنعة يترك اثارا ايجابية ليس فقط على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات

وانما يتعداه إلى زيادة نمو الناتج المحلي (عن طريق مضاعف الصادرات) وخلق فرص عمل جديدة والتغلب على ضيق السوق وتحسين مواصفات المنتجات الصناعية الوطنية لغرض زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتوسيع الصادرات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية ويلاحظ ان نسبة التجارة العربية البينية في السلع المصنعة ما زالت متواضعة جدا ويعود السبب إلى تشابه صادرات الأقطار العربية من السلع المصنعة وعدم تنويعها .

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في جميع الأقطار العربية عام ١٩٩٨ حوالي (٦٧.٩) مليار دولار[٢٥] وهي تعادل (٤٦.٦%) من مبيعات شركة جنرال موتورز في ذلك العام والتي بلغت(١٥٥.٥) مليار دولار[٢٦].

تتسم الغالبية العظمى من منشئات الصناعة التحويلية العربية بالصغر، فعلى سبيل المثال بلغ مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في اثنى عشر قطر عربي عام ١٩٩٨ حوالي(٣٧.٥) مليار دولار ساهمت في تكوينه(١٨٤٥١٩) منشأة صناعية (انظر جدول رقم ٦) وهي اقل بـ(٨٠٠) مليون دولار من مبيعات شركة سونك يونك الكورية في ذلك العام والتي بلغت (٣٨.٣) مليار دولار[٢٧] ويعود صغر حجم المنشأة الصناعية في الوطن العربي إلى ضيق السوق.

هناك علاقة بين مستوى التقانة وحجم المنشاة فكلما كبر حجم المنشاة كلما ارتفع فيها مستوى التقانة والعكس صحيح ويرجع ذلك إلى ان مراكز البحث والتطوير المنتجة للتقانة تحتاج إلى إنتاج واسع يحتمل التكاليف المرتفعة لهذه المراكز حيث تقل التكاليف الوحدة المنتجة كلما زاد عدد الوحدات المنتجة وبالتالي زادت قدرتها على المنافسة، وان صغر المنشات العربية للصناعة التحويلية يعني انخفاض مستوى التقانة فيها ومما يؤيد هذا الاستنتاج ما جاء في تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٢ من ان مستوى الانجاز التقاني (TAI) للاقطار العربية يتسم بالضعف ولا يصنف أي من هذه الأقطار من فئة القادة ككوريا مثلاً، بل ان بعض الأقطار توصف بالمهمشين في الانجاز التقاني كالسودان ، كما ان جميع الأقطار العربية تتسم بانخفاض درجة خلق التقانة(مقاسة بنسب براءات الاختراع إلى السكان) وانتشار الابتكارات الحديثة (مقاسة بتصدير الصادرات عالية ومتوسطة التقانة من جملة الصادرات)[٢٨] والجدير بالذكر ان غالبية جهود التطوير التقاني في الأقطار العربية قام عليها القطاع العسكري لان عليه طلب قوي من الدولة المستعدة لتحمل تكلفة الانتاج الباهضة[٢٩].

يتبين لنا مما تقدم ان دور قطاع الصناعة التحويلية في التنمية في الوطن العربي لم يكن بالمستوى المطلوب ويعود إلى سببين رئيسيين هي :

- ضيق حجم السوق .
- انخفاض مستوى التقانة.

ضيق حجم السوق :

نقصد بحجم السوق مقدار الطلب على السلع والخدمات ، وقد اصبح معروفا ان حجم السوق يتحدد بحجم السكان ومستوى متوسط الدخل الفردي وكيفية توزيع الدخل وسهولة انتقال السلع والخدمات ، حيث يزداد الطلب ومن ثم يتسع السوق كلما زاد حجم السكان وارتفع متوسط الدخل الفردي ووزع الدخل بطريقة اكثر عدالة وتوفرت وسائل نقل سهلة ورخيصة وانعدمت القيود التجارية وخاصة الدولية والعكس صحيح . ان ضيق السوق له انعكاسات سلبية على الاقتصاد القومي ومنها عدم تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج وما يترتب عليه من انخفاض عائدات هذه العناصر وزيادة حدة البطالة وعدم القدرة على اجراء تغيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي والتخلص من التخلف والتبعية ، وفي هذا الخصوص تشير الدراسة للانكتاد إلى ان ضيق الأسواق يؤدي إلى فشل هذه الأسواق باستغلال الموارد المتاحة بالكامل اولا والى فشلها في ايجاد مزايا تنافسية جديدة ثانياً والى عدم اعطاء اشارات سليمة للعناصر الاقتصادية الفاعلة بحيث يتسنى لها اتخاذ قرارات استثمار سليمة ثالثا[٣٠]. كما ان ضيق السوق يحول دون

التجديد والتوسع التكنولوجي الذي اصبح الاساس الاول في تطور والنمو ، وباختصار يؤدي ضيق السوق إلى عدم الاستفادة من مزايا قيام التجارة التي تغني بها الكثير من الكتاب ابتداء بابن خلدون مروراً بادم سمث وريكاردو ومل ومارشال وانتهاء بـ(هيكشر – اولين Hechseher-Olin) واذا كان ضيق السوق في البلدان النامية ومنها الأقطار العربية يعود الى عقبات داخلية والتي ذكرنا بعضها اعلاه فان دخول الاسواق الخارجية ومن ثم توسيع السوق امام منتجات هذه البلدان يحول دونها عقبات كثيرة لعل اهمها السياسة الحمائية التي اتبعتها الدول المتقدمة والتي فرضت بموجبها تعريفات كمركية تزداد كلما زادت درجة التصنيع في السلع المصدرة من قبل هذه البلدان وذلك حرصا منها على بقاء تقسيم العمل الدولي[٣١] ولا يغير من هذه الحالة انضمام الدول المتقدمة إلى اتفاقية التجارة الدولية والتي تدعو إلى حرية التجارة والغاء الرسوم الكمركية وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية للسلع المصنعة في البلدان النامية يضاف إلى ذلك عدم وجود فرص تسويقية واسعة في اسواق البلدان النامية الأخرى بسبب تشابه السلع المصدرة لهذه البلدان ومحدودية الطلب عليها خصوصا في غياب تنسيق سياسات البلدان النامية في هذا المجال ، كما وان نمو ظاهرة تدويل الانتاج الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية يجعل البلدان النامية ومنها الأقطار العربية أمام طريقين لا ثالث لها أما السماح للشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على الفعاليات الإنتاجية والتسويقية فيها وبالتالي العودة الى سيطرة الاحتكارات الدولية مرة اخرى وتعميق حالة التخلف التي سبق وان اوجدتها في هذه الأقطار. او ان تسلك سياسة الاعتماد على الذات وتحقيق درجة متقدمة من التعاون فيما بينها .

خلاصة القول ان البلدان النامية ومنها الأقطار العربية تقف امامها عقبة ضيق السوق لتحول دون المضي في توسيع صناعتها الأمر الذي يتطلب التعاون بينها لتذليل هذه العقبة يصل إلى حد تنسيق سياستها الإنتاجية والتسويقية .

انخفاض المستوى التقاني:

تتصف الصناعة الحديثة بارتفاع مستواها التقاني والتطور السريع و المتلاحق بفعل مراكز البحث والتطوير سواء كانت التابعة للشركات المتعددة الجنسية او لحكومات الدول الصناعية وان نقل التقانة إلى البلدان النامية ومنها الأقطار العربية اصبح مكلفا جدا خصوصا بعد ان تم إقرار اتفاقية حماية حقوق الملكية الفردية(TRIPS) ضمن اتفاقية التجارة الدولية بالإضافة إلى حرص الدول المتقدمة على ابقاء التقانة المتقدمة حكراً عليها كي تستمر في تفوقها التقاني ليس على البلدان النامية فحسب بل حتى على الدول الصناعية الأخرى ، لذلك أحاطت هذه التقانة باسيجة من السرية وسيطرت عليها بكل وسائل الفنية والإدارية والقانونية[٣٢] . كما ان التقانة المتقدمة في نظر الشركات المتعددة الجنسية أصبحت ليست أداة لازمة للمساعدة في حل المشكلات القومية المحلية بل هي عنصر تجاري يرتبط بالسوق ويستخدم وفق حاجات الانتاج الدولي الذي تديره هذه الشركات[٣٣] ،يضاف إلى ما تقدم ان البلدان النامية ومنها الأقطار العربية حتى وان استطاعت ان تستورد التقانة فان ما هو متاح لم يكن بالضرورة متلائما مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية اولا وانها سوف تبقى تابعة تقانيا للدول المتقدمة طالما لا تمتلك قاعدة متطورة للبحث والتطوير لغرض تطوير فنون الانتاج المستخدمة ومسايرة ما يحصل في العالم ثانيا . كما ان أي تطور للمجتمع يجب ان يتم جانب كبير منه معتمدا على قدراته الذاتية وبهذا الصدد نستذكر والتر رودني الذي يقول (ان المجتمع ينمو اقتصاديا بقدر ما تزداد قدرة اعضائه متضامنين على التعامل مع البيئة ، وتعتمد هذه القدرة على مدى إدراكهم لقوانين الطبيعة (العلم) وعلى مدى وضعهم لهذا الإدراك موضع التطبيق (باستخدام التقانة)[٣٤] . فالمشاكل والتحديات التي يواجهها الوطن العربي تتطلب حلول وتقانة خاصة يجب ان يطلع بها علماء وتقنين عرب ، فقد لا يهتم بمثل هذه المشاكل والتحديات علماء او تقنيين من الدول المتقدمة لأنها مشاكل قد لا تهمهم مثل تصنيع النفط والغاز ومكافحة الجفاف والتصحر وتحلية المياه والاستفادة من الطاقة الشمسية ... الخ .كما ان سيادة وتقدم الأقطار العربية لا

يمكن ان يتحقق بدون ان تمتلك هذه الأقطار ناصية العلم والتقانة المتطورة ، لان كل اعدائها امتلكوا احدث التقنيات التي وفرت لهم اسباب القوة والتفوق على العرب . لذا فان العرب مطالبون مجتمعين بان يسعوا إلى تطوير امكاناتهم العلمية والتقانية ، وان الامكانات المادية والبشرية المتاحة أما م كل قطر عربي منفرد لا تساعد على خلق هذه التقانة ، حيث ان تكاليفها مرتفعة جدا فعلى سبيل المثال أنفقت الدول الصناعية عام ١٩٩٣ نحو (٣٠٠) مليار دولار على اغراض البحث العلمي[٣٥] ارتفع هذا الرقم إلى(٥٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٦[٣٦] وانها تنفق الان (٢%) من ناتجها القومي لهذا الغرض ، في حين لم يتجاوز ما تنفقه الأقطار العربية الـ(٠.٥%) سنوياً[٣٧].

ثالثاً : التعاون الاقتصادي العربي المشترك :

ان عدم قيام تجارة عربية بينية أدى الى ضيق حجم السوق في الاقطار العربية منفردة وان ضيق السوق العربي جاء بالدرجة الاولى الى تشابه البنى الانتاجية في هذه الاقطار وان تنوعها يقتضي توازن عناصرها الانتاجية فقد حبست الحدود المصطنعة ورائها عناصر إنتاج بحال غير متوازنة وللوقوف على أبعاد هذه المشكلة ناخذ جزء صغير من الوطن العربي هو المثلث الذي تشكل مصر والسودان والسعودية أضلاعه، فقد توفر في مصر عنصر العمل في حين ندر فيها عنصر راس المال والى حدما الموارد الطبيعية ويتوفر في السودان الموارد الطبيعية في حين يندر فيها عنصر راس المال والمدرب من عنصر العمل، ويتوفر في السعودية عنصر راس المال ويندر فيها عنصر العمل والى حد ما الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية منها ، وهكذا الامر في جميع الاقطار العربية ، وقد أدى عدم توازن عناصر الانتاج في الوطن العربي الى عرقلة عمل دالة الانتاج، حيث لا يغير توافر عنصر واحد من هذه العناصر الوضع التنموي في كل قطر عربي على حده الامر الذي يتطلب تعاون عربي يؤدي الى تحقيق انسيابية عناصر الانتاج بين الاقطار العربية، فحاصل مجموع عناصر الانتاج للاقطار المتعاونة هو اكثر من مجموع أجزائها، ولتحقيق هذه الانسيابية يجب القيام بعمل عربي مشترك يرتفع الى مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية ووضع الخطط التي تضمن توزيع المشاريع وخاصة الصناعية منها بحيث تستفاد من الميزة النسبية في كل قطر عربي، وتقاسم منافع هذه المشاريع بصورة عادلة او قريبة من العدالة ،اما عن موضوع انخفاض مستوى التقانة فان توسع حجم الانتاج بفعل ما سيترتب على التعاون العربي من توسع في الاسواق سيؤدي حتما الى استخدام تقانة متقدمة، كما ان الارتقاء بمستوى التقانة والرغبة في تجديد التقاني لكي تتحقق الاقطار العربية ميزة تنافسية على المستوى الدولي يحتم على الاقطار العربية التعاون في هذا المجال وتجميع قدراتها لتنجز ما لايستطيع قطر عربي لوحده انجازه ،ولقد أدرك العرب أهمية التعاون المشترك منذ وقت مبكر واتخذوا عدة اجراءات لهذا الغرض ضمن اطار الجامعة العربية وخارجها حيث يبين جانب منها الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق الاقتصادية العربية المبينة في ملحق رقم (١) .

وعلى الرغم من كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق فقد فشلت الاقطار العربية في تحقيق ما كانت تتوخاه منها من منافع وفي مقدمتها تحقيق تنمية اقتصادية تحقق الرفاهية لمواطنيها . وفيما يلي اهم اسباب التي ادت الى هذا فشل:

عدم التزام كافة الاقطار العربية في القرارات التي تضمنتها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق العربية .

عدم الوعي الكامل بخطورة المرحلة الحالية الناجمة عن ظاهرة العولمة وما سيرافقها من تعميق التخلف والتبعية او الانحسار والتهميش في حالة عدم قيام تعاون اقليمي.

التشبث بالقطرية وتعميقها مما يزيد من الحواجز بين الاقطار العربية وما يتبعها من تحديد انتقال السلع وراس المال .

انعدام الثقة بين الاقطار العربية وكثرت النزاعات والخلافات القائمة بينها والتي عطلت محاولات السعي لبناء الاقتصاد عربي مزدهر متطور يليق بالامة وماضيها العريق.

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

مما تقدم يمكن ان نستنتج ما يلي:

أ- ان عملية التنمية العربية لم تحقق اهدافها بعد ان تعثر قطاع الصناعة التحويلية وعدم تحقيقه للاهداف المرجوة منه.

ب- هناك سببان رئيسيان ادت الى تعثر قطاع الصناعة التحويلية هما :

اولاً: ضيق حجم السوق

ثانيا:انخفاض مستوى التقانة .

ج- ان ضيق حجم السوق في الاقطار العربية كان بسبب تدني التجارة البينية العربية وعدم قدرة السلع المصنعة العربية دخول الاسواق العالمية بسبب سياسة الحمائية وانخفاض القدرة التنافسية لهذه السلع .

د- ان عدم قيام تجارة عربية بينية كان بسبب تشابه البنى الانتاجية العربية التي ادت تشابه المنتجات الصناعية العربية .

هـ- ان تشابه المنتجات الصناعية جاء بسبب تشابه ظروف الانتاج التي تتسم بندرة عنصر او اكثر من عناصر الانتاج في الاقطار العربية منفردة وعدم قدرة هذه العناصر على انسياب من حيث وفرتها الى حيث ندرتها في الوطن العربي.

و- عدم قدرة عناصر الانتاج على الانسياب جاء بسبب العوائق التي توجهها واهمها عدم وجود تنسيق وتعاون جاد بين الاقطار العربية يساعدها على تحرك في الوطن العربي بسهولة وبحرية .

ز- ان انخفاض مستوى التقانة العربية هو الاخر سبباً من الاسباب عدم قدرة السلع المصنعة العربية على المنافسة وخاصة بالاسواق الدولية التي أصبحت السيطرة عليها يتم من خلال التجديدات التقنية المتلاحقة ، وان انخفاضها جاء بسبب ضيق السوق في الاقطار العربية منفردة اولاً وقلة التخصيصات المالية لمراكز البحث والتطوير التي أصبحت مسؤولة عن خلق وتطور التقانة ثانياً.

خ- أدرك العرب منذ وقت مبكر أهمية التعاون المشترك في حل جميع المشاكل العربية ومنها المشاكل الاقتصادية ولهذا عقدت اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق كثير الا انها لم تنفذ او ان تنفيذها لم يكن بالمستوى المطلوب ، ويعود ذلك الى النزاعات والخلافات العربية وعدم ادراك البعض من الحكام أهمية التعاون في تحقيق التنمية ، وحماية اقتصاديات اقطارهم من تعميق التبعية والتخلف والتهميش.

التوصيات :

على ضوء الاستنتاجات يمكن ان نوصي ما يلي:

يجب ان تعي الاقطار العربية بانها الان على مفترق طرق اما ان تتعامل عربيا وتضمن فرصة تحقيق تنمية طموحة او تندمج بالاقتصاد العالمي وتزداد تبعية وتخلف . وكذلك يجب ان تدرك ان من يربح هو من لديه قدرة تساومية ولا توجد قدرة تساومية الان لاي قطر عربي منفرد ، ومن يشك بذلك عليه ان يتعمق بدراسة الكيفية التي يتعامل بها اعضاء الثالوث الاقتصادي (الاتحاد الاوربي واليابان وامريكا) فيما بينها فاقتدار كل منهم يفرض على مقابل شروطه. واذا ما اراد العرب ان تكون لهم قدرة تساومية ان يبدأو من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي عقدت عام ١٩٥٧ والسوق العربية المشتركة التي انبثقت عنها عام ١٩٦٤ وليس من اتفاقية منطقة التجارة الكبرى لان هذه الاتفاقية لا تتيح للعرب تنسيق سياستهم ووضع تقسيم

للعمل فيما بينهم وتوزيع منافعه كما هو الحال في اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة التي تحرر حركة السلع وعناصر الانتاج العربية ويحقق سهولة انسيابها بين الاقطار العربية.

ان يتم تقسيم العمل بين الاقطار العربية على اساس توزيع انتاج الاجزاء المختلفة من السلع الواحدة (Intr-firm) وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية النسبية ، وبذلك تدفع الاقطار العربية على التعاون اولا وتتقاسم منافع هذا التقسيم بصورة مرضية ثانيا، فضلا عن الاستفادة من مزايا الانتاج الواسع الذي يتحقق في هذه الحالة ثالثا فلا تنتج سيارة بالكامل في قطر عربي واحد بل تنتج اجزائها في عدة اقطار عربية وتجمع في قطر عربي او عدد من الاقطار العربية على ان يكون سوقها كل الاقطار المشاركة في انتاج اجزائها. وهكذا تتم انتاج التلفزيون والحاسوب... والخ.

تجميع قدرات مراكز البحث والتطوير في الاقطار العربية وقياداتها مركزيا من خلال وضع خطة مركزية لها تهدف الى ايجاد تقانة عربية تعالج المشاكل العربية وتحمي الاقطار العربية من التبعية التقانية او التهميش التقاني وتخصص ما لايقل عن ٢% من الناتج المحلي العربي للارتقاء بها. فقد اصبحت التقانة اليوم مورد مهما للاقتصاد القومي لا يقل اهمية عن الموارد الطبيعية فهي التي تخلق صناعات جديدة وتخلق طلباً جديدا في ان واحد.

ملحق رقم(١)

الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الاقتصادية العربية

١- لقد نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الموقع عليه عام ١٩٤٥ على التعاون الاقتصادي العربي المشترك ونصت المادة الرابعة منه على انشاء لجنة في الجامعة العربية تتولى الشؤون الاقتصادية والمالية.

٢- عقدت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ والتي تؤكد على التعاون العربي في المجال الاقتصادي وتقرر انشاء المجلس الاقتصادي الذي يتكون من وزراء الشؤون الاقتصادية العرب .

٣- وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة عام ١٩٥٣.

٤- في عام ١٩٥٣ وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد الانتقال رؤوس الأموال.

٥- في عام ١٩٥٦ وافق مجلس الجامعة على وضع جدول موحد للتعريفة الكمركية.

٦- في عام ١٩٥٦تم انشاء شركة البوتاس العربية.

٧- وافق المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٧ على انشاء المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادي.

٨- في عام ١٩٥٧ وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي انبثقت عنها عام ١٩٦٤ السوق العربية المشتركة.

٩- وافق المجلس الاقتصادي عام ١٩٦٠على اتفاقية تنسيق السياسة البترولية العربية.

١٠-وافق المجلس الاقتصادي عام ١٩٦٣على اتفاقية انشاء الشركة العربية لناقلات البترول.

١١-وافق المجلس الاقتصادي عام ١٩٦٦ على اتفاقية المعهد العربي لبحوث البترول.

١٢-وافق المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٦٥ على اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

١٣-في عام ١٩٦٨ وافق المجلس الاقتصادي العربي على اتفاقية انشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

١٤-قرر مؤتمر القمة السادس المنعقد بالجزائر انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية.

١٥-في عام ١٩٧٠ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات .
١٦-صادق مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد عام ١٩٨٠ على ميثاق العمل الاقتصادي القومي.
١٧-في عام ١٩٩٦ قرر مؤتمر قمة العربي انشاء منطقة التجارة العربية الكبرى.
١٨-دخلت جميع الاقطار العربية مع بعضها باتفاقيات تجارية واقتصادية ثنائية كما انشأ بعضها مناطق تجارة حرة .
١٩-عقدت التجمعات العربية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي اتفاقيات تجارية واقتصادية متعددة.
٢٠-تم انشاء العشرات من الشركات العربية المشتركة .

الهوامش

١ - بيتر روسلي – العوالم الثلاث ، الجزء الاول ص ١٣٥.
٢ - شافعي –دكتور محمد زكي ، التنمية الاقتصادية الجزء الاول ص ٨٧.
٣ - المصدر السابق ٨٦ .
٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية – تقرير الامين العام الى دورة المجلس في كانون الاول عام ١٩٨٤ ص٣٨.
٥ - شافعي –دكتور محمد زكي ، التنمية الاقتصادية الجزء الاول ص ٨٧.
٦ - الصايغ – دكتور يوسف عبد الله ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية الجزء الثالث ص٢٠.
٧ - النجفي – دكتور سالم توفيق والقريشي دكتور محمد صالح تركي مقدمة في اقتصاد التنمية ص٢١٦.
٨ - المصدر السابق ٢١٦.
٩ - المصدر السابق ٢٣٦.
١٠- نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٨ العدد الرابع جدول رقم ١-٥.
١١ - بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الوطن العربي عام ١٩٩٠ حوالي (٤٩٤٧٥) مليون دولار – التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٠.
١٢ - تم حساب هذا المعدل من جدول رقم(١) ص ١٤ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠.
١٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ص٦٠.
١٤ - تراوحت نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ما بين ٨.٩٥% و ٩٦% من مجموع العاملين في قطاع الصناعة عموما.
١٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ص٢٠.
١٦ - المصدر السابق ١٦٩.
١٧ - المصدر السابق جدول رقم (٣) ص ١٧٣.
١٨ - المصدر السابق ١٦٩.
١٩ - المصدر السابق جدول رقم (٣) ص ١٧٣.
٢٠ - المصدر السابق جدول رقم (٧) ص ١٦٩.
٢١ - المصدر السابق جدول رقم (٧) ص ١٦٩.
٢٢ - محمد عبد الشفيع – قضية التصنيع في اطار النظام العالمي الجديد ص ٣٥٢.
٢٣ - توصلت دراسة لمنظمة التنمية الصناعية (unido) الى ان البلدان النامية يمكن تحقق معدل نمو سنوي لقطاع الصناعة التحويلية يصل الى ١٠%. انظر في ذلك عبد الناصر

صبحي ابراهيم العمري – التجارة البينية للاقطار العربية في ظل النظام العالمي الجديد رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الموصل ص ١٨.
٢٤ - فرهنك جلال- التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ ص ٣٣.
٢٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ملحق ٤-٢ ص ٢٨٢.
٢٦ - World Investment Report over View 2000 P2 Bid P4
٢٧ - برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي الانماء الاقتصادي والاجتماعي - تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٠ص٦٣.
٢٨ - المصدر السابق ص٦٤.
٢٩ - الانكتاد – تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩، الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديات التنمية ص ٣٣.
٣٠ - عبد الناصر صبحي ، ابراهيم العمري – المصدر السابق ص ١١.
٣١ - برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي الانماء الاقتصادي والاجتماعي وتقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٠ص٧٠.
٣٢ - محمد السيد سعيد – الشركات عابرة القارات ومستقبل الظاهرة القومية ص ٥٥.
٣٣ - والتر رودني – اوربا والتخلف في افريقيا – ترجمة احمد القصيرة ص ١٣.
٣٤ - مجلة المستقبل العربي العدد الخامس لسنة ١٩٩٦ ص ٢٧.
٣٥ - مركز دراسات. الوحدة العربية والعولمة – بحوث ومناقشات ص ٩٦.
٣٦ - تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ مصدر سابق ص ٦٧.

المصادر

اولا :الكتب :

د. فرهنك جلال – التنمية الصناعية العربية وسياسة الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩١.
بيتر ورسلي – العوالم الثلاثة ، الثقافة والتنمية العالمية ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله الجزء الاول والجزء الثالث دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٨٧.
يوسف عبد الله الصائغ – مقررات التنمية الاقتصادية العربية – الجزء الثالث المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ١٩٨٥.
د.سالم توفيق التحفي والدكتور محمد صالح تركي القريشي – مقدمة في اقتصاد التنمية- مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – موصل – جمهورية العراق ١٩٨٨.
د. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم – والدكتور رشاد مهدي هاشم – التخطيط الصناعي مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل – جهورية العراق ١٩٨٩.
سعد حسين فتح الله – التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتجيات والنتائج – دراسة مقارنة في اقطار العربية مختلفة – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت–لبنان١٩٨١.
د. عدنان عباس علي – تاريخ الفكر الاقتصادي – الجزء الاول مطبعة عصام بغداد – العراق ١٩٧٩.
محمد عبد الشفيع – قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد – دار الوحدة للطباعة ، بيروت – لبنان ١٩٨١.
د. محمد زكي شافعي – التنمية الاقتصادية – الكتاب الاول – دار النهضة العربية ، القاهرة – مصر ١٩٦٨.
محمد السيد سعيد – شركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية .

عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت ١٩٨٦.
والتر رودني ، اوربا والتخلف في افريقيا ، ترجمة الدكتور احمد القصير عالم المعرفة الكويت ١٩٨٨.
مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربية ، بيروت – لبنان ١٩٨٢.

ثانيا : الاطاريح :

احمد هاشم احمد الخطيب (دراسة تحليلية لبنية التجارة الخارجية في اليمن مع تركيز على اساليب تنمية الصادرات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨) رسالة ماجستير قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الكوفة .
تاميم محمد سلوم الجبوري – اثر الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية العربية،اقطار مختارة ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
ليلى عاشور حاجم الخزرجي، ضرورة الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية .رسالة ماجستير قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

ثالثاً: النشريات :

الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا
نشرة الاحصاءات الصناعية – العدد الاول ١٩٨٧.
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٢
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٧-١٩٩٨
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكو ١٩٩٩-٢٠٠٠ الجزء الثاني دور الدولة في الاقتصاد والعولمة ، دراسة حالتي مصر والاردن .
مجلس الوحدة الاقتصادية الامانة العامة ،تقرير الامين العام الى دورة المجلس في كانون الاول ١٩٨٤.
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.
نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية – العدد الرابع – كانون الاول ١٩٩٩.
البرنامج الانمائي للامم المتحدة لصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢.
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩، الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديات التنمية .
United nations Conference on trad development world Investment Report 2000 overview.
الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – ايلول ٢٠٠١.
مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي اعداد متفرقة .

رقم (٤)

نسبة البطالة في الوطن العربي موزعة حسب الاقطار العربية

القطر	نسبة البطالة / السنة	نسبة البطالة
الاردن	١٩٩٩	%١٤.٤
الامارات	١٩٩٥	%٢.٦
البحرين	١٩٩٧	%٣.١
الجزائر	١٩٩٧	%٢٦.٤
السعودية	٢٠٠١	%١٥.٠

السودان	١٩٩٦	%١٧.٠
الكويت	١٩٩٩	%٧.١
المغرب	١٩٩٩	%١٥.١
اليمن	١٩٩٨	%٨.٢
تونس	١٩٩٩	%١٥.٦
سورية	١٩٩٩	%٥.٦
عمان	١٩٩٦	%١٧.٢
قطر	١٩٩٧	%٥.١
لبنان	١٩٩٧	%٨.٥
ليبيا	١٩٩٥	%١١.٢
مصر	١٩٩٦	%٨.٧

المصدر :برنـامج الامـم المتحدة الانمـائي والصـندوق للانمـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي تقريـر التنمية الانسانية لعام ٢٠٠٢ جدول رقم ٢٤

جدول رقم (٦)

عدد المنشأت الصناعة التحويلية وعدد العاملين فيها والقيمة المضافة لهذه المنشأت عام ١٩٩٨

البلد	عدد المنشأت	عدد العاملين فيها	القيمة المضافة / للصناعات التحويلية مليون دولار
الاردن	١٥٢٠٧	١٢١.٢٩٣	١١٩٧
البحرين	٢٤١١	٣٧٠٣٤	٧٨٨
السعودية	٣١.٤٢	٢٩٠٩٣٣	١٢٥٤٢
سورية	٩١٩٤٤	١٦٦٧٠٧	١٧٢٣
عمان	١٣٩٢	٢٧٧٠٦	٦٦٩
السلطة الفلسطينية	١٣٥٧٨	٦٠٧٦٥	٤٧٩
قطر	٢٤٠٤	٣٢١٥٧	٧١٨
الكويت	٣٥٧٤	٥٥٢٦٠	٣٠٠٩
مصر	١٢١٤١	١٤٦٤٠٠٠	١٠١١٢
المغرب	٦٥٢٢	٤٨٣٠٠	٥٥٨٥
موريتانيا	٧٤	٢٦٩٤	١٣
اليمن	٣٢١٣٠	١٠٦٢٦٦	٦٢٩
المجموع	١٨٤٥١٩	٢٨٧٥٦١	٣٧٤٦٤

تم اعداد هذا الجدول من جداول نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ١٩٩١٠-١٩٩٨ التي تصدرها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا

جدول رقم (١)
الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية باسعار السوق الجارية
موجود في ورقة مستقلة وذلك لكبر الجدول
(مليون دولار)

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ايلول ٢٠٠١
ملحق ٣/٥

جدول رقم (٢)
القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (بالاسعار الجارية)
(مليون دولار)

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة امضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة امضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	١٨٦.٨٢٨	٢٦.٤	٧٩.٤٣٦	١٠.٨	٢٦٣.٢٦٤	٣٧.٢
الاردن	٢٣٩	٢.٩	١.١٢٢	١٣.٥	١.٣٦١	١٦.٤
الامارات	٢٢.٥٠٦	٣٤.٠	٧.٨٥٥	١١.٩	٣٠.٣٦١	٤٥.٩
البحرين	٢.٢٣٦	٢٨.١	٩١٢	١١.٤	٣.٨٤١	٣٩.٥
تونس	٧١٧	٣.٧	٣.٥٥٧	١٨.٣	٤.٢٧٤	٢٢.٠
الجزائر	٢١.٩٣٥	٤٠.٨	٣.٨٩٦	٧.٢	٢٥.٨٣١	٤٨.٠
جيبوتي	١	٠.٢	١٣	٢.٤	١٤	٢.٦
السعودية	٧٢.٦١٢	٤١.٩	١٥.٦٩٢	٩.١	٨٨.٣٠٤	٥١.٠
السودان	٣٠٧	٢.٤	١.١٦٤	٩.١	١.٤٧١	١١.٥
سورية	٣.٢٤٨	١٧.٣	٢.١٦١	١١.٥	٥.٤٠٩	٢٨.٨
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	٥.٤٧٠	٦.٥	٦.٢٨٧	٧.٥	١١.٧٥٧	١٤.٠
عُمان	٩.٧٥٢	٤٩.٣	١.٠٣٥	٥.٢	١٠.٧٨٧	٥٤.٥
فلسطين	...	...	...	...	...	...
قطر	٩.٦٠٢	٥٨.٤	٩٤٨	٥.٨	١٠.٥٥٠	٦٤.٢
كويت	١٨.١٩٩	٤٨.٢	٣.٩٩٤	١٠.٦	٢٢.١٩٣	٥٨.٨
لبنان	...	...	١.٩٨	٩.١	١.٤٩٨	٩.١
ليبا	١٠.١٨٨	٢٨.٦	٢.٠٦٠	٥.٨	١٢.٢٤٨	٣٤.٤
مصر	٦.٠٩٥	٦.٤	١٧.٦٣٩	١٨.٤	٢٣.٧٣٤	٢٤.٨
المغرب	٦٩٥	٢.١	٥.٨٩١	١٧.٩	٦.٥٨٦	٢٠.٠
موريتانيا	١٣٩	١٤.١	٧٥	٧.٩	٢١٤	٢١.٧
اليمن	٢.٨٨٧	٣٣.٨	٦٣٧	٧.٥	٣.٥٢٤	٤١.٣

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ايلول ٢٠٠١

ملحق ٣/٥

جدول رقم (٣)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات الاقطار العربية عام (٢٠٠٠)

	القيمة المضافة (مليون دولار)	الصناعات الغذائية	صناعة المنسوجات والملابس	صناعة المعدات واليات النقل	الصناعات الكيماوية	الصناعات الأخرى	اجمالي النسب المئوية
مجموع الدول العربية	٧٦.٤٣٦	١٧	١٠	١٤	٣٠	٢٩	١٠٠
الاردن	١.١٢٢	٣١	٦	١٠	٢٦	٢٧	١٠٠
الامارات	٧.٨٥٥	٧	١٢	١٠	٥٠	٢١	١٠٠
البحرين	٩١٢	٦	٢	٢	٣	٨٧	١٠٠
تونس	٣.٥٥٧	١٩	٢٦	٦	٢٧	٢٢	١٠٠
الجزائر	٣.٨٩٦	٢٢	١٠	١٦	١١	٤١	١٠٠
جيبوتي	١٣	...	...	...	...	...	...
السعودية	١٥.٦٩٢	١١	١	١٥	٢٧	٤٦	١٠٠
السودان	١.١٦٤	...	...	...	...	...	...
سورية	٢.١٦١	١٤	٢٢	٢٤	٢٢	١٨	١٠٠
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
العراق	٦.٢٨٧	...	...	...	...	...	...
عُمان	١.٠٣٥	١٦	٨	١٣	٢٩	٣٤	١٠٠
فلسطين	...	...	...	...	...	...	..
قطر	٩٤٨	٤	١٠	٤	٤٤	٣٨	١٠٠
كويت	٣.٩٩٤	٥	٣	٢	٨١	٩	١٠٠
لبنان	١.٤٩٨	٢٧	١٦	١٤	٧	٣٦	١٠٠
ليبيا	٢.٠٦٠	...	...	...	...	...	...
مصر	١٧.٦٣٩	٢١	١٠	٢٢	٢٥	٢٢	١٠٠
المغرب	٥.٨٩١	٣٥	١٨	٨	١٨	٢١	١٠٠
موريتانيا	٧٥	٤٠	١	٢٩	١٤	١٦	١٠٠
اليمن	٦٣٧	٤٢	٥	١٠	٢٤	١٩	١٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ايلول ٢٠٠١

ملحق ٤/١

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.